إصلاح مبتور أم تغيير شامل؟

السيد ياسين •

لعل التساؤل الجوهري هو اذا تم رفض الاصلاح من الخارج كما اجمعت على ذلك الحكومات العربية والشعوب ايضاً، فما هي مكونات مشروع الاصلاح العربي، وما هي القوى السياسية والاجتماعية التي ستقوم على تنفيذه، وفي أي مدى زمني؟ بهذا التساؤل المبدئي نكون قد دخلنا في صميم المشكلة العويصة التي تواجه المجتمع العربي في مرحلة تطوره الراهنة، والتي لو اردنا ان نختزلها في عبارة واحدة لقلنا انها سيطرة الشمولية والسلطوية التي تمارسها النظم السياسية العربية، والذي أدى الى ما يطلق عليه العجز الديمقراطي! بمعنى الافتقار الشديد الى الممارسات الديمقراطية، من أول ترسيخ مفهوم الديمقراطية ذاتها، واكسابه الشرعية الدستورية والقانونية والثقافية التي يستحقها، وخصوصا بعد الأضرار المريرة التي عانتها الشعوب في القرن العشرين، نتيجة ممارسات النظم الديكتاتورية ايا كانت صورتها.

والمتأمل لردود افعال النظم السياسية العربية على اختلاف توجهاتها ازاء قضية الاصلاح يكتشف ان ممثليها بعد أن أكدوا على ضرورة ان ينبع الاصلاح من الداخل، يمارسون سياسة المماطلة في التنفيذ بالاستناد الى تعليلات شتى. بعضهم يقرر انهم بدأوا الاصلاح فعلاً منذ سنوات طويلة ولم يتبق إلا بعض الخطوات البسيطة حتى تكتمل صورة النموذج الديمقراطي الأصيل كما يعتقدون ان نظمهم تمثله، والبعض الآخر بعد أن أعلن نيته على الاصلاح يبدأ بخطوات بالغة البطء في إدخال بعض التحسينات الشكلية في اداء النظم، على أساس ان التسرع في هذا المجال بالغ الخطورة، وقد يؤثر على الاستقرار السياسي، في تجاهل تام للتفرقة الضرورية بين الاستقرار والجمود بل والانهيار السياسي! وفي كل الأحوال ليست هناك خطط عربية معلنة للإصلاح تحدد مفهومه وتبين مكوناته واجراءاته ومداه الزمني، والقوى السياسية والاجتماعية التي ستقوده.

وفي تقديرنا ان الرؤى العربية الرسمية التي تتحدث عن الاصلاح تعني في الواقع اصلاحاً مبتوراً وليس تغييراً شاملاً مطلوبا وضروريا، وخصوصا ونحن نعيش في عصر العولمة بشعاراتها المرفوعة عن الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الانسان.

التغيير الشامل

ويصبح الاصلاح مبتورا ان لم يتصد الى مهمة التغيير الشامل لطبيعة النظم السياسية العربية السائدة. ونحن نعترف سلفا بأن مهمة التغيير الشامل بالمعنى الذي حددناه ليست سهلة ولا ميسورة، لأنها ستكون اشبه بزلزال سيعيد حرث التربة السياسية، مما من شأنه تغيير مواقع عديدة.

هي عملية مجتمعية شاملة من شأنها - لو تمت - اعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات العربية، بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التي شهدها بالفعل القرن العشرون، بحيث اصبحت هي النموذج الأمثل الذي تقتدي به الدول التي خرجت من اسار الشمولية والسلطوية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ليس ذلك فقط، بل ان نموذج الدولة الحديثة اصبح الآن هو المرجعية التي تصبو شعوب متعددة في مختلف قارات العالم الى تحقيقها، من خلال تطور سلمي تقوده نخب سياسية مستنيرة، اجادت فهم لغة العصر، ولا تعاند المسار التطوري للتاريخ.

نتحدث اذن عن تأسيس الدولة الحديثة العربية التي ينبغي ان تكون هي هدف التغيير العربي الشامل. ولسنا في حاجة الى شرح تفصيلي لمكونات الدولة الحديثة، ذلك أننا كمواطنين في العالم، شهدنا خلال القرن العشرين المعارك الضارية التي دارت بين الدول التي رفعت شعار الاشتراكية، ومع ذلك مارست القهر السياسي العنيف ضد شعوبها، حيث ضاعت معالم دولة القانون، والدول التي رفعت شعار الرأسمالية والتي بالرغم من بعض السلبيات في ادائها، الا انها انتصرت للديمقراطية ولدولة القانون.

خبرة القرن العشرين مازالت ماثلة امام ابصارنا. ان الشعوب لا تعيش بالشعارات الفارغة من المضمون، ولكن بالممارسة الحية الفعالة.

ويمكن القول بإيجاز شديد ان الدولة الحديثة تفصل بوضوح بين الدين والدولة، بحيث تقوم على التشريع وليس على الفتوى، ولا تتيح ادنى فرصة لعلماء الدين - اي دين - ان يهيمنوا على مقدرات التطور الاجتماعي من خلال تأويلاتهم الصحيحة او غير الصحيحة للنصوص الدينية. والعلمانية - على عكس ما يشيع انصار تيار الاسلام السياسي - تحترم الأديان كافة، وتتيح الفرصة الكاملة لاتباع كل دين لكي يمارسوا طقوسهم كما يشاءون في ظل الدستور والقانون. وقد تكون فرنسا - بالرغم من الصخب اللاعقلاني حول منع ارتداء الرموز الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية في المدارس العامة واماكن العمل - نموذجا للدولة العلمانية المستنيرة.

والعلمانية لا تعني اطلاقاً فصل الدين عن المجتمع، لأن الدين يتخلل انسجة كافة المجتمعات الانسانية، وانما هي - كمذهب سياسي - تحرص على الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية.

الدولة الحديثة في الغرب علمانية بحسب التعريف، ولكنها ايضاً تقوم على اساس فكرة المواطنة المتساوية لأعضاء المجتمع بغض النظر عن الدين واللون والجنس. وهي تمثل دولة القانون بامتياز. ونحن نعرف ان الدول - في الفقه الدستوري - تندرج تحت فئتين لا ثالث لهما: دولة القانون التي تعتمد في ادائها على الدستور والتشريعات والقوانين الصادرة بالاستناد اليه، والدولة البوليسية التي ليست فيها سيادة للقانون، وتقوم عمليات القبض على الناس ومحاكمتهم بطريقة عشوائية لا تخضع لقانون محدد، وبدون ضمانات اساسية للمتهمين، كما تنص على ذلك قوانين الاجراءات الجنائية في كل الدول المتحضرة.

والدولة الحديثة تطبق عادة نظرية الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحرص على حراسة هذا الفصل وضمان عدم اختلاط الأوراق، حتى تقوم كل سلطة بالدور المنوط بها.

والدولة الحديثة الديمقراطية تحترم التعددية السياسية، وتوفر ضمانات حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية التفكير. وهي لذلك عادة ما تجري بها انتخابات دورية تتسم بالشفافية لكافة المجالس التشريعية والمحلية. والدولة الحديثة الديمقراطية تؤمن ايمانا عميقا بتداول السلطة، وهو المبدأ الذي هو اشبه بالعمود الأساسي التي تستند اليه.

ولايجوز في الدولة الحديثة ان يهيمن فيها حزب سياسي واحد على مجمل الفضاء السياسي - ويحول بالتالي باقي الأحزاب الى "كومبارس" يدورون في فلك الحزب الحاكم.

والواقع اننا ان اردنا ان نتحدث بصراحة عن متطلبات الاصلاح العربي غير المبتور او ما اطلقنا عليه التغيير الشامل، لكان علينا بالنسبة للدول العربية المختلفة، ان نعيد النظر حتى في طبيعة النظم السياسية ذاتها التي تحكم حركتها في الواقع.

* كاتب عربي

الوقاية خير من العلاج

▷ محمد الزبيدي

● في الوقت الذي بات فيه المفكر يخاف من عالم خلت حياته من الأخلاق والحب فأصبح القوي يأكل الضعيف ويسلبه ويسطو عليه في هذا الوقت بالذات أمسى العالم يخاف مما يطلق عليه لقب «الإرهاب» ويجعل منه غولا يخطف القلوب والأبصار، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل عالم الأغنياء والأقوياء يخاف ما يسميه بالإرهاب حقاً أم ان هناك مبالغة تستهدف استغلال السذج من البشر؟ وهل فعلا هناك حرب عالمية ضد ما يسمونه بالإرهاب ؟ الأسئلة عديدة والذين يملكون الإجابة أو يراوغون ؟ وأياً كانت الإجابات فإنه لا بد من العودة إلى البدايات والأسباب ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط قد ظلت بعيدة عن العنف وأن أول من أدخل المنطقة في العنف كان هو الكيان الصهيوني الذي نظم المنظمات الإرهابية كالأرجون والهاجانا وأن كل من ترأس الحكومة العبرية كانوا من رجال هاتين المنظمتين الإرهابيتين بدءاً من بنجوريون وليفي اشكوني ومروراً بجولد ماتير فاسحاق رابين ومناجم بيجن وشيمون بيرير واسحاق شامير فباراك فنتياهو فارئيل شارون وكانت تلك هي الموجة الأولى لدخول الإرهاب منطقة الشرق الأوسط أما الموجة الثانية فقد جاءت من مخابرات الدول الغربية والتي جندت تيارين إسلاميين بهدف محاربة ما اسموه بالمد الشيوعي وهذا كان رداً على المد الثوري العربي الذي كان قد زلزل أقدام الاستعمار الأوروبي وقد ظل هذان التياران عاملين وتصاعد عملهما إبان تواجد القوات الروسية في أفغانستان وقد ظلت رعاية الغرب لهما متواصلة لامن قبل أجهزة المخابرات وحسب وربما من قبل الساسة تعاونهم في ذلك بعض الدول الإقليمية وتبارى الشباب على ما اسموه بالجهاد في سبيل الله ضد الشيوعية واستمرت الحرب الافغانية حتى تضعضع الجيش السوفيتي ، وبعدها انسحب واعتقدت الإدارة الأمريكية انها لم تعد بحاجة إلى ما يسمى بالمجاهدين الأفغان لا سيما وأن نظام طالبان تمرد على الإدارة الأمريكية أما العرب الأفغان أو المجاهدون الأفغان فقد اتضح لهم فيما بعد انه لم يعد لهم موقع حتى في الدول التي خرجوا منها ولا سيما بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وكان يعتقد ان الكيان الصهيوني قد انتهت خدماته لكن الوقائع أكدت ان وظيفته أعم من مجرد مكافحة الشيوعية وان خدماته تتركز على العرب والمسلمين ولهذا فإن احالته على المعاش ما زالت بعيدة نوعاً ما وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام ٢٠٠١ بمثابة محطة نقطة تحول في مسار العلاقات بين أصدقاء الأمس الذين كافحوا الشيوعية وبين المستفيدين من هذه المكافحة فتحولت الصداقة الى عداوة صارخة العداء ولم يعد للصداقة معنى ولا فائدة وقد أخذ الأصدقاء يتعقبون بعضهم. من المعتقد ان ما انطوت عليه هذه الأسطر كلها حقائق وقد يقال على سبيل التساؤل «هل ما يسمونه بمحاربة الإرهاب ينسجم مع ما يرفع من شعارات وما يراد من تحقيق استراتيجيات ومنها العولمة والشرق الأوسط الكبير ونحو ذلك من الشعارات المرفوعة؟ ومن الملاحظ ان هناك شعارات عدة قد رفعت في وقت واحد وعلى المراقب والمتابع ان يتأملا في نوعية العلاقات بينها وما إذا كانت منسجمة وذات قواسم مشتركة؟ ومهما كانت نتائج التأمل فإن هذه الشعارات هي التي تعبر عن نفسها وهي كالتالي:

عولمة الاقتصاد.. عولمة الإرهاب.. عولمة الديمقراطية ، عولمة الإصلاح.. فأما عولمة الإقتصاد فقد تكفل بها البنك وصندوق النقد الدوليين وأما عولمة الإرهاب فإنها قد جاءت من إعلان حرب عالمية ضده ولهذا فإننا نجد ان العولمة قد شملته من هذا البعد ويبدو أن النجاح النسبي الذي حققته عولمة مكافحة الإرهاب هي التي شجعت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على رفع شعار الديمقراطية والإصلاح والشرق الأوسط الكبير الى غير ذلك ودون اعتبار لخصوصيات المنطقة بصفة عامة وخصوصية كل بلد على حدة وذلك هو من أكده زعماء الدول العربية الذين تمت دعوتهم للمشاركة في اجتماعات الدول الصناعية الكبرى الثماني ومنهم الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي تعود على الصراحة والشجاعة الأدبية فربط موضوع الإصلاح بحل مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبعودة الإستقلال والسيادة للعراق ونحو ذلك من الأمور التي تعد أسباباً لما يسمونه بالإرهاب ومعالجة ،الأسباب تعتبر وقاية ،والوقاية خير من العلاج.

أنتم المشكلة.. وفيكم الحل!!

علي الشرجي

■ متى سيؤمن « المزايدون» بإن إرث الصراع على السلطة في وطننا الكبير قد حسم وإلى الأبد عن طريق سلطة الشرعية الدستورية.

يبدو أن - هؤلاء يعيشون في كوكب آخر غير كوكب الأرض لا يعون شواهد الحياة اليمنية الجديدة ، ومستجدات الممارسة الديمقراطية، والتطورات الهائلة وغير المسبوقة التي جرت وتجري في عالمنا المعاصر.. حيث تغيرت كثير من أوراق الماضي خاصة في مجال الإعلام والصحافة كما تطورت أنماط الحياة والعلاقات السائدة على مستوى الأفراد والجماعات والدول..

● فكروا أعمق وأكثر.. هؤلاء أنتم أمام ضمير الشعب.. مشكلة لاحل.. لا دور لكم مجد ونافع حان الأوان لأن تكونوا أو لا تكونوا..

ادعوا أنفسكم لكسب المعرفة ضد النفس.. والدعوة للحوار فضيلة وقيمة حضارية راقية انطلاقا من مبدأ : ليس الكل على خطأ وأيضا ليس الكل على صواب.. وجل من لا يخطئ..

● إن تفسير نوايا الآخر وترصده بفرضيات من محض الخيال لمجرد إشباع رغبة الكتابة يشخص علماء النفس أصحابها بالمعتوهين الذين يصعب علاجهم سريعاً..

ونخشى على بعض « المزايدين» أن يظل مكتوب عليهم البقاء في الدائرة المفرغة، والدوران حول النفس الأمارة بالسوء دون مخرج.

● إن الخلل يكمن في« المزايدين» لا في غيرهم!! لأنهم غير قادرين على التعاطي الصحيح مع أزمتهم أولاً .. وكذا حقائق التحولات العظيمة التي عاشها ويعيشها الوطن الواحد.. وطن جميع أبنائه بلا استثناء.

الثابت ان نقد الاشياء والوقائع والشخصيات.. مهما كبرت أو صغرت - بخفه وسفه وطيش لا تعني للمصلحة الوطنية شيئا.. بقدر ما يعتبر تملقاً وتزلفاً وتصدير خطاب تضليلي مبدأه إثارة الأزمات والنعرات البليدة التي عفا عليها الزمن.

● بعض الصحف والنشرات في بلادنا للأسف الشديد تلعب دوراً آثماً في إدارة الحروب الدعائية الشعواء ضد مقدرات الوطن، ومحاولة الانتقاص من جهود السلطات التي لا يستطيعون الوصول إليها بوسائل سلمية فيعمدون الى أساليب وردود أفعال إنهزامية تعبر عن فشل وعجز يتذرع بحجج واهية.. ولوم الآخرين.

والنتيجة هي لغة مفخخة « لا تعبر بالضرورة عن الواقع» لكنها تخلق مناخاً عدائياً بينها وبين أطراف المنظومة الوطنية.. قد يصعب محوها أو السيطرة على آثارها.

● ليتهم يدركون ان الحريات العامة المكفولة اليوم وعلى رأسها حرية التعبير هي ثمرة نضال وكفاح أجيال لم تأت عبر مزايدات عابرة في تكيفة قات سانحة!!

يجب ان يحافظ الجميع على ما تحقق من منجزات تاريخية هامة ومنها حرية القول والتعبير كما نحافظ على حدقات العيون..

الحرية.. النعمة الخالدة.. ليست كائن خرافي وليس الاستفزاز لغتها.. الحرية واجب ومسئولية.. لا تقديس زيف وأباطيل شعارات كيدية وتضليلية..

عدم مؤاخذة الصحفي خطأ

عبدالله الشهاري

● معروف أن الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح شديد الاحتمال للمكاره، ولذلك صار فينا رشيداً موثوقاً، وقد وجه بعدم حبس الصحفي وفاته استثناء المسيء، في حين لابد من ثواب وعقاب، فهناك متصحفون لايتحاشون جرح الأعراض إلى جانب استخدام اللهجة النارية بغرض تحقيق أحلام الشهرة، وإن كانت تؤدي إلى المقت، كخالف تعرف، وهذا أسلوب يجب كبح جماحه، ولا جناح من تناول الأخطاء بأسلوب مهذب مع ترك هامش تحديد المتسبب للقارئ، فليس من حق الصحفي أن يكون صاحب الدعوى، والشاهد، ومصدر الحكم والمعاقب في آن واحد، ويمكن في حالة الخطأ توضيح سلبياته وطرح البديل الأفضل لتصحيحه دون تجريح لحاجة في نفس يعقوب المستهدف فيها طرف أو أطراف، مما يشير إلى أن في الأمر (إنّ) بحكم الارتجال أو المراهقة الصحفية الطائشة، أو أن الصحفي لم ترده المداحن، اقتباساً من المثل الشعبي اليمني القائل: «الحمار العرص ترده المداحن»، وكم من مداحن أعادت طيشنا إلى الرشد قسراً، فعرفنا أن مبدأ الثواب والعقاب يحوّل الطيش إلى رشد، ولولاه لكان الطيش هو الغالب الأغلب فغفران ذنب الطائش يدعوه إلى التمادي، وليس الاعتدال المنشود، سيما إذا كان ممتهناً حرفة الصحافة أو طامحاً إلى الشهرة من خلال الأسلوب الجارح، وفي بلادنا الكثير من هذا الصنف، لذا لابد من تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، مع خط أحمر لايسمح بالتهجم على الآخرين بأي حال من الأحوال، ولا بأس من نقد الأخطاء بغرض تلافيها أو تصحيحها، دون اتخاذها مبرراً للمنطق الجارح ضد الغير، فكم من تهجم جارح كان أكثر خطأ من الخطأ الذي جرى التذرع به، إذ لم يخرج عن دائرة فتح باب للمهاترة الساخنة، مما يفرض إحالتها إلى المحاكم لردع وتيرتها غير السليمة عن طريق قمع البادئ، سيما وأن الصحافة في بلادنا على علاتها التي لاتحصى صارت وسيلة غير سديدة لكسب الرزق بسبب ضيق مجالات الارتزاق الأخرى، ظناً من مقتحميها دون تأهيل دراسي أو عملي إنها آخر علاج لكسب الرزق، ولذلك لاأعرف عدد الصحف الحزبية والأهلية والمرتجعة لكثرتها المذهلة، رغم أقدميتي الطاعنة في هذا المجال وحبي الاستطلاع، لولا أن عدد هذه الصحف وما تحويه عصي على رغبتي الاستطلاعية وقدرتي الإطلاعية، مكتفياً بالصحف الشهيرة بتوجهها الوطني والقومي يمنياً وعربياً، إضافة إلى ماتقوله الصحف الأجنبية عن الشئون العربية، أما الصحف الباهتة فاتخذ منها وسيلة لمكافحة الأرق إن طرأ عليّ همٌ عارض، ذلك لأنني أرغم نفسي على قراءتها، فيتدخل النوم كمهرب من إجبارية الاطلاع على ما لاجدوى من الاطلاع عليه، بسبب عدم موضوعيته، وعزفه على أوتار لاتثير طرباً في النفس الوطنية والقومية، ففي صحيفة (....) تصفحتها كعقار منوّم قرأت فيها لمدرس في إحدى المدارس الأهلية القريبة من منزلي تهجماً على الدكتور/ قاسم سلام، دون أن أجد مبرراً لهذا التهجم، وتلك سجية تعبر عن ارتجاليتها المراهقة من خلال مايكتب صاحبها، ولو كنت أعرف رئيس تحرير تلك الصحيفة المنارة بالتجني على الآخرين لقلت له: ماهكذا ياسعد تورد الإبل، فشعارنا احترام المشاعر كدليل على أننا محترمون، وإذا لأحد قضية لدى الآخر فليثرها أمام القضاء بدلاً من استخدام الصحف منفذاً لإفراز الضغائن والتجنيات المتوخى منها الوصول إلى الشهرة عبر الطرق الشائكة والشائنة، رغم العلم بأن صاحب السكن الزجاجي سينام في العراء إن هو رجم بيوت الآخرين الحجرية، كرد فعل لابد منه، بصرف النظر عن الدكتور قاسم واحترامه المطلق للآخرين، فلا يجيد رجم ثعبان ناهيك بعش عصفور، فليكن الاحترام المتبادل أساس تلاحمنا الوطني دون تأثر بحرية الأفكار الحزبية نظراً لذوبانها واتحاد الصف لدى الملمات كسجية يمنية كريمة.

ظاهرة الغش.. والأطراف المعنية

سامي الحداد

● تجري خلال هذه الأيام إمتحانات الثانوية العامة بتخصصاتها المختلفة.. ويكتنف أوقاتها حالة استنفار قصوى.. وقلق بالغ.. وخوف وتوجس متصاعد من قبل الأسر حيال مستقبل أولادها ونتائج امتحاناتهم .. ونسبة معدل النجاح.. كما تنتاب الإدارات التربوية في مختلف المحافظات حالة من التأهب والاستعداد .. لمواجهة ظاهرة الغش واحتواء أي نتائج أو مظاهر تترتب عنها..

● فتحول الوضع القائم الى ما يشبه ساحة نزال بين طرفين متضادين.. الطرف الأول ويمثله بعض الطلاب الذين يحاولون جاهدين ابتكار أحدث أساليب الغش.. والتي لم تكتشف من قبل أو تخطر على بال.. لا للحصول على نسبة النجاح المطلوب لتعدي مرحلة النقل وتجاوزها .. بل لتحقيق أكبر معدل يمكن الحصول عليه..

● وبهذا السياق كنت قد تساءلت في العام الماضي في موضوع تم نشره في بطن هذه الصفحة وعقب امتحانات الثانوية العامة مباشرة عن ماهية الدوافع والأسباب والحيثيات الكامنة خلف ظاهرة الغش.. وماهية الحلول والمعالجات المطلوب اتباعها.. لتقليص مساحة هذه الظاهرة واحتوائها ومن ثم اقتلاعها ..؟

● ولماذا يتم نبش أو التحدث عن هذه الظاهرة في امتحانات الثانوية العامة بالذات؟

هل لكون عملية الغش هذه.. تمزق نسيجها المتشرنقة فيه في هذا الموسم؟ ولا تمارس إلا في امتحانات الثانوية العامة فقط أم أنها ظاهرة ضاربة بجذورها وناشبة بأظافرها في السلم التربوي والتعليمي من أسفل دركاته الى أعلى درجاته..؟

وهل يمثل الطلاب الطرف الأساسي والوحيد في ظاهرة الغش أم أن لها أطرافاً أخرى ؟ يتحملون المسئولية ويضطلعون بقدر معين من مساحة هذه الظاهرة وتصاعدها واستفحالها وبشكل متنام ومتصاعد؟

● وهي أسئلة ينبغي الوقوف أمامها وقفة جادة فاحصة ودقيقة وموضوعية .. لا من قبل العاملين في السلك التربوي والتعليمي فحسب.. بل ومن قبل كل المهتمين والمعنيين بهذه الظاهرة من أخصائيي علم النفس التربوي وعلم الاجتماع.. وكل من لهم ارتباط علمي تخصصي أو خيط وصل حيال هذا الموضوع وهذه الظاهرة والتي لا تكمن خطورتها ولن تكشر عن أنيابها في هذا الوقت.. بل بعد حين.. وفي الوقت الذي سيتعذر فيه اقتلاع هذه الأنياب .. أو إغلاق الفك القابعة فيه..

● وهنا كان لا بد من القول أن ظاهرة الغش.. لم تعد مرتبطة بامتحانات الثانوية العامة فقط بل وفي مختلف مراحل النقل.. وحتى في الصفوف الأولى من المراحل الدراسية "تتأصل وتتجذر وتمارس وبشكل مستمر ومتواصل.. لتأخذ مدى أوسع وتبلغ ذروتها في امتحانات الثانوية العامة.. وتقابل بحالة من الاستعداد والتأهب والتيقظ وحشد ارتال من الجنود وجيش من المراقبين.. فيخيل للمتابع أمر هذه الظاهرة وكأنها قد أضحت قاب قوسين أو أدنى من القبض عليها.. والحكم عليها بالاعدام شنقاً..

● بيد أن الأمر من وجهة نظري .. غير ذمته تماماً باعتبار أن أمر تطويق هذه الظاهرة ومحاصرتها لا تتمثل بالقاء المسئولية على الطالب « واتهامه بالإهمال» واستخدام ذلك شماعة يتم التنصل من خلالها من المسئولية الملقاة على عاتق الأطراف المعنية الأخرى .. بدءاً بالاسرة .. والطالب .. والمدرس.. والإدارة المدرسية وحتى وزارة التربية والتعليم.

● أي أن المسئولية في هذا الموضوع بالذات مسئولية جماعية .. وهم مشترك وفعل ينبغي ان ينهض به الجميع بدون استثناء .. وبأن لا يلقى على رأس الطالب وحده ثقل المسئولية.. لتضيف إليه حالة من الخوف والتوجس إزاء الطوق الأمني المفروض عليه.. الى جانب ما يعيشه ويعانيه من حالة عدم اطمئنان واستقرار نفسي أثناء تأديته للإمتحانات..

وفي الوقت الذي هو بحاجة ماسة الى من يربت على رأسه ويوفر حالة من الاطمئنان والاستقرار النفسي ليتمكن من تأدية الامتحانات في جو هادئ غير شحون ومضطرب.

● وتأسيساً عليه وإزاء هذا الوضع كان لا بد من النفاد الى صلب وصميم ظاهرة الغش وتفكيك أجزائها والتعرف على أسبابها ودوافعها وأطرافها المعنية .. وكيفية وضع الحلول والمخارج العملية لها وتحميل المسئولية كل طرف من أطراف العملية التربوية والتعليمية أولا والقدر المستحق عليها من تداعيات وتأثيرات هذه الظاهرة وتعميق ممارستها والمنذرة بخطر داهم لاعلى جيل المستقبل فحسب بل وعلى مسار عملية التنمية والنهوض برمتها والذين هم صناعها وناصبو أعمدتها وبناة صرحها الصلب القوي والمتماسك.

● سواء كان ذلك فيما يتعلق بتأخر وصول المنهج.. أو غياب المدرس وقصور أدائه أو في غياب عملية التقييم والمتابعة المستمرة من قبل الإدارة المدرسية لسير العملية التعليمية وكذا الإدارات التربوية وقصور ادائها في عملية المتابعة والتقييم الدائمين لمسار العملية التعليمية .. لتأتي بعد ذلك مسئولية الأسرة والطالب.. والدور الملقى على كل منهما.. ما يتطلب أو ينبغي فعله أو النهوض به من قبلهما في عملية التحصيل العلمي والانضباط في الحضور وفي التواصل الدائم مع الإدارة المدرسية لمعرفة مستوى الطالب.. وفي تقييم الطالب أيضا لمستواه .. وما يمكن ان يلحق به في حالة ظهور أي قصور ناجم عن اهماله أو اختلال في مستواه الدراسي ليحتوى قبل أن يتفاقم ويستفحل فيتحمل تبعاته وتداعياته السالبه عليه.

● اضف الى ذلك كان لا بد من التتبع والتقصي لمسار هذه الظاهرة.. ومعرفة من أين تبدأ وأين تنتهي.. وما اذا كانت ظاهرة ظرفية.. ومرحلية فقط.. أم أنها موسومة بالتواصل والاستمرار من بداية المراحل الدراسية حتى منتهاها.. ليتم وفق ذلك .. الامساك بطرف الخط وتقصي مساره الى ان يتم الوصول الى المراد والمبتغى والتعرف على موطن الداء وموقع العلة ليتم تطبيبها وعلاجها بالبلسم المقلوب.

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com
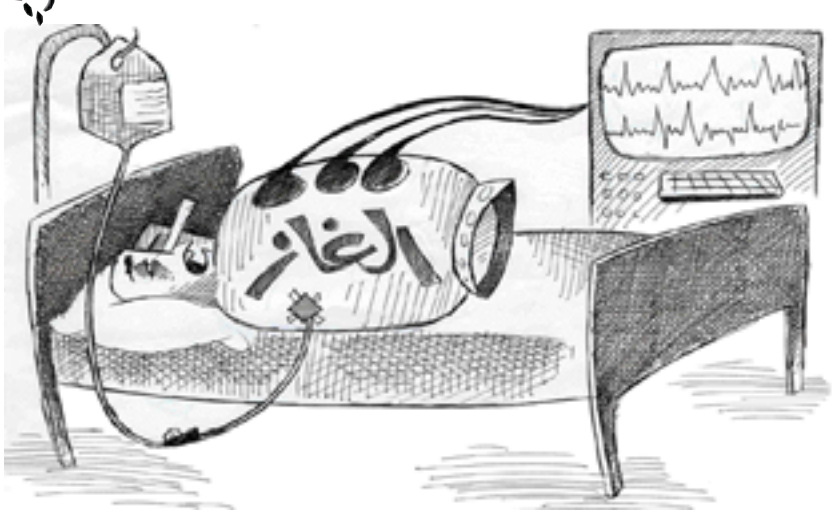
الرضي